أكد فوزه بالانتخابات من خلال جمع الأصوات ووجود أخطاء في الجمع

سعدون حماد يتقدم بطعن أمام المحكمة الدستورية على نتائج الدائرة الثالثة

سعدون حماد يطعن

المحكمة الدستورية

تقدم النائب السابق سعدون حماد العتيبي بطعن أمام المحكمة الدستورية على نتائج الدائرة الثالثة، مؤكدا فوزه بالانتخابات من خلال جمع الأصوات ووجود أخطاء في الجمع.

طالبوا رئيس الوزراء المكلف باعتبار جميع هذه القرارات «كأن لم تكن»

نواب: تسكين المناصب القيادية قبل تشكيل الحكومة الجديدة.. مرفوض

عبدالكريم الكندري

فايز الجمهور

طالب عدد من النواب الوزراء بعدم تسكين أي من المنصب القيادية والشاغرة قبل تشكيل الحكومة الجديدة.

وقال النائب عبدالكريم الكندري أن ما يقوم به الوزراء خلال فترة استقالة الحكومة من إجراءات نقل وتثبيت لبعض الموظفين وتنصيب للقياديين يجب أن يتوقف.

وأضاف على رئيس الوزراء المكلف اعتبار جميع هذه القرارات كأن لم تكن، لأنها ليست من الأمور العاجلة، وتحمل في طياتها الكثير من الشبهات والمخالفات القانونية».

من جهته قال النائب داود معرفي: «تعيين الشواغر في مؤسسات الدولة في هذا الوقت الحساس، خصوصا ممن هم ليسوا من أصحاب الاختصاص والكفاءة أمر مرفوض قبل تشكيل الحكومة الجديدة، إذ يضع هذا الفعل الوزراء في دائرة المساءلة».

واعتراض النائب فايز الجمهور على تعيين وزير التجارة والصناعة، محمد العيبان، لنائب للمدير العام للجمارك.

وقال الجمهور: «الأخ رئيس الوزراء، غير مقبول أن يقوم وزير التجارة، وهو في حكومة تصريف العاجل، في سباق مع الزمن، بتسكين المناصب القيادية بشكل غير مسؤول، ولا أعتقد أن وزراء بهذه المعايير هم مَن وعدتَ الشعب الكويتي به، أنت الآن في طور تشكيل حكومة جديدة، ونحن ننتظر منك الكثير».

داود معرفي

وجاء رد وزارة التجارة والصناعة عبر حسابها في «تويتر»، رداً على ما أثاره الجمهور: «نود أن نوضح أن قرار تعيين نائب للمدير العام للجمارك صدر في اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 5/ 6/ 2023 قبل تقديم الحكومة استقالتها، وتم إصدار المرسوم بعد استقالة الحكومة، وفقاً لصحيح القانون».

وردّ الجمهور مجدداً، منتقدا ما ورد في البيان الحكومي، عبر قوله، «أن يقوم حساب وزاري رسمي بالتدليس والتلاعب بالمفردات للتمويه على الرأي العام، فهذا أمر سيكون له ما بعده، موضحا أن وزير التجارة تم تعيينه بعد حكم المحكمة بإبطال مجلس 2022، فهو وزير مؤقت لعلمه يقيناً بأنه سيستقيل لتشكيل حكومة جديدة بعد انتخاب المجلس الحالي». وبيّن أن التعيين المذكور تم بتاريخ 5 يونيو، وهو قبل الانتخابات التي استقالت الحكومة على أثرها بيوم واحد فقط، وهذا ما عنيته بـ «سباق مع الزمن في التعيين».

وتابع: «بأي صفة يردّ حساب وزارة التجارة الرسمي على تعيين في "الجمارك"، وهي جهةٌ أخرى منفصلة تماماً عنها»؟ متسائلا: «أيُعقل أن الوزير لا يعرف الفرق بين التبعية للوزير والتبعية للوزارة»؟! وقال النائب: «لم أتطرّق لأسماء معيّنة في تغريدتي، مع الاحترام لشخوصهم، ولكن طريقة التعيين ووقتها مريب ويفتقر للحصافة والشفافية، وختاماً، هذا المنطق في الرد وهذا الأسلوب وعدم الإدراك يؤكد ما قلته للأخ رئيس الوزراء بأن وزراء بهذه المعايير لا يترجمون ما وعدت به الشعب الكويتي».

لا يجوز فرض مخالفات جسيمة .. والمفروض التدرج بالعقوبة

شعيب شعبان: إغلاق الصيدليات لا يتسق مع المطالبة بدعم الصيادلة الكويتيين

شعيب شعبان

شدد النائب شعيب شعبان على أن انتهاك حقوق الصيادلة الكويتيين أمر مرفوض، داعيا إلى تطوير المنظومة الصحية والدوائية بشكل كلي والتي من قواعدها الأساسية والأولوية مهنة الصيدلة .

وأوضح شعبان في تصريح: دعونا في أكثر من مرة إلى دعم استقرار الصيدلاني الكويتي ومنحه صلاحيات موسعة ونشطة تخدمه في انشاء الصيدليات الخاصة ليتشارك القطاعان العام والخاص في توفير الدواء دون اهدار للقواعد العامة والمنظمة.

وأضاف شعبان : لابد أن تكون قرارات اغلاق الصيدليات وفق القانون وبعد التدرج بالعقوبات، فلا يجوز التعرض لاغلاق الصيدليات بسبب عقوبات غير جسيمة ودون التدرج بالعقوبة وعلى أن يكون ذلك وفق الأطر والمعايير اللازمة.

ورأى شعبان أن قرار اغلاق الصيدليات بهذا الشكل قطعا لا يستجيب لدعم الصيدلي الكويتي في هذا المجال، مطالبا الجهات المعنية بمراجعة حساباتها في هذا الشأن ومعالجة الأخطاء العشوائية التي ارتكبتها.

عبدالهادي العجمي: دمج «التوظيف» مع «القانونية» في ديوان الخدمة مخالف لبرنامج عمل الحكومة

عبدالهادي العجمي

اعتبر النائب عبدالهادي العجمي دمج قطاع مراقبي شؤون التوظيف مع الشؤون القانونية مخالفا لبرنامج عمل الحكومة السابق الذي قررت دمجه مع جهاز المراقبين الماليين.

وطالب العجمي رئيس الوزراء بإظهار جدية مؤسسات الدولة بالتقيد ببرنامج عمل الحكومة.

في تقريرها الخاص بانتخابات مجلس الأمة 2023

«النزاهة الوطنية»: لابد من تأسيس الهيئة العليا للانتخابات واستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في عملية التصويت والفرز

من المؤتمر الصحفي

أوصت جمعية النزاهة الوطنية الكويتية بضرورة وجود لائحة إجرائية لقانون الانتخاب تنظم عملية التصويت والفرز وتتضمن اطلاع المناديب على ورقة التصويت، وضرورة استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة في عملية التصويت والفرز، وتأسيس الهيئة العليا للانتخابات، وزيادة عدد العنصر النسائي في الرقابة على العملية الانتخابية للتحقق من شخصية وهويات الناخبات.

وقالت في تقريرها النهائي بشأن الاطلاع على الانتخابات النيابية لمجلس الأمة 2023، إن نسبة الحضور غلب عليها الحضور الشبابي من الساعات المبكرة الأولى مما يعكس الوعي لدى الشباب والايمان بالعملية الديموقراطية ودورهم الوطني في العملية الانتخابية، وبالرغم من ان هذه الانتخابات جاءت بعد حكم محكمة ورغبة اميرية بالعودة مرة أخرى للامة بأقل من عام من انتخابات امة 2022 فإن جاهزية وزارة الداخلية في الإعداد والتنظيم سهلت انسيابية العملية للناخب مراعين بذلك كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة في مسألة دخولهم للمقرات الانتخابية لأداء الأصوات.

وتابعت: رصدت الجمعية عملية الفرز والتي تفاوتت من لجنة الى أخرى في عملية الفرز وطريقة التعامل مع المناديب والسرعة، كما رصدت الجمعية مشاركة عدد من القضاة من العنصر النسائي في عملية الانتخاب مما يعكس اشراك المرأة وتمكينها.

وقالت: قدمنا مذكرة إلى وزير العدل قبل تشكيل اللجنة الاستشارية لمتابعة سير الانتخابات المشكلة من السلك القضائي وتحتوى على ثمانية ضمانات مطلوبة لتحقيق نزاهة الانتخابات وهي: ضرورة وجود لائحة فرز يصدرها وزير العدل ضمن قرار تشكيل الاستشارية للإشراف على الانتخابات، وتمكين مندوبي المرشحين من اداء مهامهم وعدم طردهم وتوفير كراسي لهم والامكانيات اللازمة، وكفالة حق جميع المرشحين بالاطلاع على مضمون ورقة التصويت اثناء عملية الفرز، وعدم الاكتفاء بندب بعض المندوبين دون غيرهم، مع توفير شاشة عرض في كل لجان الانتخابات لعرض ورق التصويت اثناء الفرز، أيضا قدمت الجمعية مذكرة حول السماح لعدد من المرشحين الموقوفين على ذمة التحقيق بالقيد كمرشحين في الانتخابات من خلال انتقال إدارة الانتخابات الى محل ايقافهم.

وأضافت: شكلت جمعية النزاهة عدة فرق للعمل في مهمة الاطلاع على الانتخابات النيابية منها فريق فني وقانوني وفريق اعلامي وخمسة فرق ميدانية انتشرت في مراكز الاقتراع واللجان الرئيسية لفرز الأصوات وإعلان النتائج.

وبينت ان يوم الاقتراع شهد اقبالا كبيرا من الناخبين خصوصا جيل الشباب، حيث بلغ عدد الناخبين ممن يحق لهم التصويت في الجداول الانتخابية 795911 ناخبا وناخبة وتمت عملية الاقتراع في جميع اللجان وعمليات الفرز وإعلان النتائج بشكل سلس وسريع، ولكن مع وجود بطء في بعض اللجان بسبب ازدياد الاعداد بعد مرسوم التصويت بالبطاقة المدنية، وكذلك بسبب عدم تناسب توزيع اعداد الناخبين على اللجان داخل مركز الاقتراع الواحد.

وتابعت: رغم كون عملية التصويت شفافة فإنها بدائية، حيث شهدت عملية الاقتراع والفرز غيابا كاملا لاستخدام التكنولوجيا التي سيكون لها اثر كبير في تسريع الاقتراع والتسهيل على الناخبين والعاملين على إدارة العملية الانتخابية، كذلك هناك تفاوت في طريقة تعامل رؤساء لجان الانتخاب مع الإعلام، وكذلك تفاوت في طريقة إدارتهم لعملية التصويت والاقتراع بسبب عدم وجود تعليمات موحدة مكتوبة صادرة من وزارة العدل، مع ذلك تم تسجيل العديد من النقاط الإيجابية التفصيلية مع بعض الملاحظات والتوصيات.